A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/234
28 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال
الدورة الثالثة والخمسين

منح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية
مركز المراقب في الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب أن يدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بند إضافي هام وعاجل عنوانه "منح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مركز المراقب في الجمعية العامة".

وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق مع هذا الطلب مذكرة إيضاحية (انظر المرفق الأول) ومشروع القرار ذا الصلة (انظر المرفق الثاني).

ونرى ضرورة نظر هذا البند في الجلسات العامة للجمعية العامة.

(توقيع) كريستينا أغييار
السفيرة
الممثلة الدائمة

041198 041198 98-32665

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

[الأصل: بالانكليزية]

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

أسس الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة واسمه الرسمي الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، في عام ١٩٤٨ في مؤتمر دعت إليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وعقد في فونتن بلو، فرنسا. ونظر المؤتمر، الذي عقد بناء على طلب المؤتمر العام الثاني لليونسكو الذي كان قد اجتمع في عام ١٩٤٧ في مكسيكو، في توصيات مؤتمر تحضيري عقدته في سويسرا ٢٣ دولة ومجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة وعدة جمعيات علمية، مثل الاتحاد الدولي للعلوم البيولوجية والرابطة السويسرية لحماية الطبيعة ومنظمات غير حكومية أخرى. وأعاد المؤتمر التحضيري إحياء التوصيات التي وضعتها ١٧ دولة في مؤتمر دبلوماسي كان قد عقد في عام ١٩١٣ ودعا إلى إنشاء لجنة دولية لحفظ الطبيعة. وعرقلت حربان عالميتان الجهود الرامية إلى إنشاء تلك الهيئة. ومنذ ٥٠ سنة خلت (٣٠ أيلول/سبتمبر - ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨)، أنشأت الدول الأطراف في المؤتمر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ووضعت له دستورا وحيدا.

وقد أنشئ هذا الاتحاد منذ البداية ليكون اتحادا للدول والوزارات الحكومية المسؤولة عن حفظ الطبيعة والمنظمات غير الحكومية. واعتمد النظام الأساسي للاتحاد الذي ينص على أن للدول أن تصبح أعضاء فيه اذا ما التزمت بذلك النظام الأساسي. ويجوز للوكالات الحكومية أن تصبح أعضاء، شأنها شأن المنظمات الحكومية، إذا وافق مجلس إدارة الاتحاد على عضويتها. ويعود السبب في هذا النظام الثلاثي إلى أن معظـــم الخبراء في عام ١٩٤٨ في مجالي حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام لم تكن الدول هي التي توظفهم وإنما المؤسسات الأكاديمية ووكالات الحياة البرية والحراجة والحدائق والمنظمات غير الحكومية. وكان يتعين على الاتحاد إشراك هؤلاء الخبراء للقيام بأي عمل من أعمال حفظ الطبيعة لصالح الدول الأعضاء أو بالاشتراك معها. وتشترط الدول أيضا أن يعمل الاتحاد من خلال لجان خبراء متخصصة عددها حاليا ست لجان.

وتقوم اليوم الدول الأعضاء الـ ٧٤ في الاتحاد بتحديد سياسات الاتحاد وبرامجه بالتصويت عليها في عملية تمر عبر غرفتين في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة، الذي هو بمثابة الجمعية العامة للاتحاد وجهازه الأعلى. ويجب على الوكالات الحكومية أن تصوت ضمن وفد دولتها، ويصوت الأعضاء من المنظمات غير الحكومية في غرفة مستقلة. وللاتحاد أعضاء وأعمال في ما يزيد على ١٣٨ بلدا. ويوجد في مجلسه ممثلون من جميع أنحاء العالم، وله مكاتب في جميع المناطق، فضلا عن مقره في غلاند،

سويسرا. وأجهزة الاتحاد مستقلة من حيث أنها لا تخضع لرقابة أي دولة، إذ تشارك جميع الدول الأعضاء في إدارة الاتحاد. ويشمل برنامج الاتحاد مشاريع لا يمكن لأي دولة أن تضطلع بها بمفردها ومشاريع ترمي إلى الوفاء بهدف الاتحاد المنصوص عليه في نظامه الأساسي أي "حفظ سلامة وتنوع الطبيعة وكفالة أن يكون أي استخدام للموارد الطبيعية منصفا ومستداما من الناحية الإيكولوجية".

وعهدت الدول إلى الاتحاد بمسؤوليات في عدد من الاتفاقات الدولية، منها أربعة اتفاقيات بيئية رئيسية متعددة الأطراف. وانضم الاتحاد إلى اتفاقات رسمية للتعاون مع وكالات دولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أبرم الاتحاد مع دول كثيرة اتفاقات تمنحه الحصانة بصفة منظمة حيث يعقد في تلك الدول اجتماعاته ويشغل مكاتب له في جميع أنحاء العالم. وللاتحاد علاقة خاصة مع سويسرا، حيث أنه يطبق القانون السويسري في أعماله التجارية كما أن أحكام الجمعيات من المادة ٦٠ من القانون المدني السويسري توفر إطارا قانونيا يمكن للمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية للدول الأعضاء أن تصبح بموجبه أعضاء في الاتحاد باعتبار فقدانها للصفة التي تخولها الانضمام إلى اتفاق دولي. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد وعددها ٧٤ دولة، هناك حاليا ١٠٧ وكالات حكومية أعضاء و ٦٧٩ من المنظمات غير الحكومية الأعضاء. وقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية الأعضاء في الاتحاد أكثر ما زاد في البلدان النامية حيث يوجد مقر معظمها.

ومن الجلي، في ضوء هذه البنية، أن الاتحاد قد تطور كمنظمة دولية وحيدة من نوعها. فالنظام الأساسي للمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة ولوائحه ونظامه الداخلي تشكّل في القانون الدولي "قانونا خاصا" نوعا ما.

ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، أولت جميع الدول أهمية بالغة لمسائل التنمية المستدامة. وكان للاتحاد دور كبير في إدخال مفهوم "التنمية المستدامة" في السياسات الدولية في السبعينات والثمانينات، كما لاحظت أعماله بالتأييد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ثم أدرجها في خاتمة المطاف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في جدول أعمال القرن ٢١. وبإنشائه إطارا فريدا يمكن فيه للدول والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون سويا من أجل التنمية المستدامة كانت للاتحاد بذلك في عام ١٩٤٨ رؤيا تنطبق أشد ما تنطبق على واقع الحال في عام ١٩٩٨، وتشبه "الشراكة" التي يدعو إليها جدول أعمال القرن ٢١.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، نقّح المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة، وهو جهاز الإدارة الأعلى في الاتحاد، النظام الأساسي للاتحاد لعام ١٩٤٨، وذلك في اجتماعه في مونتريال وبعد ثلاث سنوات من التشاور والمداولة. وقد وافقت جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الأعضاء في الاتحاد بالإجماع على النظام الأساسي المنقح بما في ذلك المادة ١ من الجزء الأول، التي تنص على ما يلي:

"أنشئ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعية والموارد الطبيعية (المعروف أيضا باسم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة) وفقا للمادة ٦٠ من القانون المدني السويسري بوصفه جمعية دولية تتألف من أعضاء حكوميين وغير حكوميين. وهو له بالتالي شخصية قانونية ويجوز له القيام بأي فعل يتطابق مع أهدافه".

ونقحت أيضا أهداف الاتحاد وسيقت في المادة ٢ من الجزء الثاني على نحو ما يلي:

"ترمي أهداف الاتحاد إلى التأثير على الجمعيات في كامل أنحاء العالم وتشجيعها ومساعدتها على حفظ سلامة الطبيعة وتنوعها وكفالة أن يكون الاستخدام للموارد الطبيعية منصفا ومستداما من الناحية الإيكولوجية".

وفي المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة لعام ١٩٩٦، عهد أعضاء الاتحاد إلى مجلسه بمهمة النظر في كيفية تعزيز تعاون الاتحاد مع الأمم المتحدة (قرار الاتحاد ٨٠-١). وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، قرر مجلس الاتحاد أن يقترح أن تنظر الجمعية العامة في منحه مركز المراقب. فإدماج أعمال الاتحاد على نحو أوثق في أعمال الأمم المتحدة إنما يعزز إلى أبعد حد من قدرة الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على التصدي للتحديات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة.

والآن وبعد مرور خمسين عاما على إنشاء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، فإن هذا الاتحاد - الذي تعمل فيه دوله الأعضاء ووكالاته الحكومية الأعضاء بالتعاون مع أعضائه من المنظمات غير الحكومية - الخبرات والخدمات لتعزيز الاستخدام المنصف والمستدام من الناحية الإيكولوجية للموارد الطبيعية على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

المرفق الثاني

مشروع قرار

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية]

منح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية
مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في الاعتبار أهمية الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وهو منظمة دولية تضم أعضاء حكوميين وغير حكوميين وتكرس نفسها لتعزيز وحفظ الاستخدام المنصف للموارد الطبيعية، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها ٧٤ دولة،

وإذ تضع في الاعتبار أيضا ما لاحظته الأمم المتحدة بصورة متكررة من حاجة إلى تعزيز ومساندة كل جهد يرمي إلى حفظ الطبيعة من خلال استخدام الموارد الطبيعية على نحو منصف ومستدام من الناحية الإيكولوجية،

وإذ تحيط علما بأن الهدف الرئيسي للاتحاد هو التأثير على المجتمع الدولي وتشجيعه ومساعدته على حفظ سلامة الطبيعة وتنوعها وكفالة أن يكون أي استخدام للموارد الطبيعية منصفا ومستداما من الناحية الإيكولوجية،

ورغبة منها في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية،

١ - تقرر دعوة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

- - - - -